فصلٌ نيابي بغياب قوانين مهمة.. ومشاريع تختفي بعد قراءتها

الائتلاف الوطني: كتلٌ تخشى على مستقبلها السياسي.. والفتلاوي تتهم النجيفي بسوء الإدارة

□ بغداد/ خاص- المدى

في بداية الفصل التشريعي الثاني عقد البرلمان أربع جلسات، انطوى جدول أعمالها على قوانين مهمة ومؤثرة بشكل عام على الاقتصاد العراقي بشكل خاص وكان أبرزها قانونا وزارة التجارة والصناعة والمعادن ، لكن ما لفت نظر النواب في المكونات الرئيسة غياب القوانين التي كان عليها خلافات سياسية مما دعا بعضهم الى انتقاد رئاسة مجلس النواب واصفين دورها بغير الفعال في حل الخلافات أو حسم تلك القوانين .

حنان الفتلاوي

علي شبر

محما خليل

لجنة الاقتصاد والاستثمار وعلى الرغم من اقتناعها بتشريع عدد من القوانين التي تقع ضمن اختصاصها الا انها اعربت عن خيبة املها لعدم سن المشاريع التي تعد محل خلاف بين الكتل السياسية.

وقال عضو اللجنة محما خليل "مجلس النواب كان موفقا في اقرار قوانين مهمة تهم الاقتصاد على الرغم من غياب اخرى التي تعد محل خلاف بين الكتل الرئيسية، والعملية السياسية بحاجة لها".

وأضاف خليل، النائب عن التحالف الكردستاني في تصريح لمراسل المدى في البرلمان " ان القوانين العالقة كالنفط والغاز والأحزاب وقانون الانتخابات والمحكمة الاتحادية وغيرها لم يتم التصويت عليها، مثل القوانين الاعتيادية لانها تحتاج الى توافقات سياسية وبما انها غائبة فالامر بحاجة الى المزيد من الوقت".

وحذر النائب الكردستاني من"ان المشاريع التي عليها خلاف سياسي تعد استحقاقات وطنية وان لعدم اقرارها تأثير سلبي على الواقع في البلاد"، معربا عن اعتقاده ان ما آلت اليه العملية السياسية من نظام محاصصة جعل تلك القوانين معلقة"، الا انه ابدى تفاؤلا بامكانية سنها في الايام القليلة المقبلة".

ووجه ائتلاف دولة القانون انتقادات لاذعة الى اداء رئيس البرلمان اسامة النجيفي، محملا اياه المسؤولية كاملة عن تأخير سن القوانين.

وترى النائبة عن ائتلاف دولة القانون حنان الفتلاوي ان هناك سببين رئيسيين في عدم اقرار القوانين المهمة"، وقالت "من الخطأ ان نعتبر قوانين النفط والغاز والأحزاب الأجدر بالسن انما أخرى تمس المواطن بصورة مباشرة والتي عليها مؤشرات خلافية بين الكتل الرئيسة في البرلمان".

وعن السبب الاول ارجعته الفتلاوي في تصريح لـ(المدى) الى عدم وجود رؤية موحدة بين المكونات الرئيسة وتفسيرهم للدستور حسب ما تشتهي منافعهم" حسب قولها .

في ما قالت ان السبب الثاني " سوء ادارة من رئاسة البرلمان في درج تلك القوانين على جدول الاعمال اذ لا توجد متابعة للجان ومدى جاهزية القوانين الفعالة ولا يوجد فرض وقت على اللجنة التي تتبنى دراسة اي قانون".

ويستغرب الائتلاف الوطني غياب عدد من التشريعات المهمة عن جدول اعمال البرلمان بعد ان تمت القراءة الاولى، مؤكدا ان الكتل السياسية الكبيرة متعمدة في عدم اكتمالها خوفا على التغيير الذي قد تشهده العملية السياسية في حال تم ذلك.

و اشار عضو التحالف الوطني علي شبر ان كثيرا من القوانين عرضت على مجلس النواب وتمت القراءة الاولى، مستدركا " لكن الغريب انها اختفت تماما ولا نعلم ما السبب وهل تمت صفقات سياسية بين اطراف لعزلها عن جدول الاعمال".

واعرب شبر عن توقعه في حديث لـ(المدى) " ان هناك كثيرا من الخلافات السياسية كانت سببا في اختفاء تلك القوانين والاهم من ذلك القوانين حينما تقرأ داخل البرلمان قراءة اولى الجميع يشيد بأهميتها واغلب تلك القوانين تسهم بشكل كبير في تغيير الخارطة السياسية لان مشروعا كقانون الاحزاب من شأنه تغيير الخارطة السياسية في الفترة المقبلة فضلا عن قانون المحكمة الاتحادية وقانون النفط والغاز الذي يكون فاصلا بين الخلافات بين المركز وحكومة الإقليم".

وحمل شبر التحالف الوطني الذي ينتمي اليه فضلا عن الكتل الاخرى الكبيرة في البرلمان تأخير تشريع القوانين المهمة".

وتابع "ان هذه الكتل دخلت المعترك السياسي بدعايات انتخابية اوهمت الشارع بوطنيتها ولا يستطيع اي نائب ان يقول كلمته ما لم تكن هناك توافقات بين الكتل الرئيسة لانها هي من تقود العملية السياسية برمتها".

كما قال " ان فهم الدستور وتفسيره بأكثر من معنى جعل الخلافات تشتد وتابع لا اعتقد بان هذه القوانين ستشرع او سيتم التصويت عليها خلال الفترة القادمة لوجود اكثر من قضية قد تعرقل ادراجها كالانسحاب الأمريكي وموضوع الاقاليم الذي اثر بشكل سلبي على تقريب وجهات النظر".

من جانبها حملت القائمة العراقية، الجهات التنفيذية ممثلة بالحكومة المسؤولية في عدم إقرار هذه القوانين، مشددا على عدم وجود توافق في العملية السياسية حتى اللحظة.

وأكد النائب عن القائمة العراقية حامد المطلك انه "في ظل وجود تمسك من قبل الكتل المهيمنة داخل البرلمان على موقفها فإن العملية السياسية ستنسف وسيمزق نسيج تلك العملية والعيب ليس في الجهات التشريعية وحدها بل هناك تقصير من قبل السلطة التنفيذية".

معربا عن اعتقاده في تصريح لمراسل (المدى) في البرلمان ان سبب تلك التجاذبات الدستور نفسه" مضيفا "منذ ان تأسست العملية السياسية مستمرة في الاعتماد على التجاذبات الطائفية بعيدا عن التوافق"، مشددا على أن الحل الوحيد من خلال توحيد الكلمة في هذه الفترة"، التي وصفها بالعصيبة وقال "نحن كنواب نسعى جاهدين الى تشريع تلك القوانين وان لا نرحلها الى الدورة المقبلة".

وتابع المطلك على الرغم من ان مجلس النواب صوت على قوانين مهمة الا ان جميعها لا ترتقي لمستوى الطموح موضحا ان في جعبة هيئة الرئاسة اكثر من ١٠٠ قانون جاهز ومدروس من النواحي القانونية والأمنية وحتى الاقتصادية لكن السبب يكمن في عدم وجود توافقات، وفي هذه المرحلة الموضوع معقد اكثر خصوصا ان الساحة السياسية تشهد في كل يوم خلافا.

كتابة على الحيطان

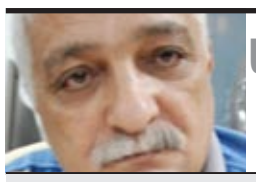

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

البعث.. المال مقابل المرتزقة

في عز سيطرة البعث على السلطة في العراق أواسط السبعينات وترافق هذه السيطرة مع الانفجار النفطي الذي عم المنطقة والعراق طبعا ، تصور البعث ، حتى قبل قيادة صدام له ان بامكانه ان يغير المنطقة بملايين الدولارات التي اصبحت تحت سيطرته ، واختار البعث كعادته اقصر الطرق وأخسها ، فراح يشتري ويجند المرتزقة في لبنان في فترة الحرب الاهلية لمحاربة الجيش السوري والحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية لحساب أعدائه مع النظام السوري .. ثم حوّل اتجاه بوصلته في فترة الحرب العراقية الايرانية لشراء العرب بالجملة وتجنيد المرتزقة منهم في الجيش العراقي ، وفي فترة احتلاله الكويت وجد فيها من المرتزقة من العرب وغير العرب ما جعله يشعر بان بامكانه محاربة اميركا بتلك الشراذم الباحثة عن المال فقط ، ثم في فترة الحصار انتقل من شراء مرتزقة القتل والسلاح الى شراء مرتزقة " الفكر والاعلام " وحصل على الكثير من العروض في وقتها في العواصم العربية المختلفة ،وازداد ولعه بشراء المرتزقة وتجنيدهم فتحول من الافراد الى الدول التي يسيل لعابها لمنظر الدولار الاميركي ،الذي كان صدام يحصل على المليارات منه من تهريب النفط ، لكسب مواقف تلك الدول في المحافل الدولية.

التحوّل الستراتيجي الذي حصل بعد سقوط النظام هو ان البعث اصبح بائعا للمرتزقة ومسوقا لهم لصالح جهات اخرى مقابل ملايين الدولارات ، وهو ما فعله مع تنظيم القاعدة الارهابي عندما سوّق لهم الكثير من القتلة بسبب معرفته العميقة بهذا "الكار" ، ثم انتقل لتسويق قتلته الى الانظمة المشابهة لنظامه في العراق سابقا . فقد نقلت صحيفة هوال الكردية عن مصدر ، قالت انه يعمل في تنظيم حزب البعث جناح عزّة الدوري قوله ، ان العقيد القذافي كان قد تبرع بمبلغ ٥٠ مليون دولار الى التنظيم ليتم توزيعها على الذين تم تسجيلهم في قوائم المرتزقة للقتال الى جانب كتائب القذافي الفاشية وضد الثوار، وتؤكد الصحيفة ان المبلغ تم استلامه من قبل شخصين من المتنفذين في الجناح هما مشعان الجبوري وخضير المرشدي، وانه لم يتم توزيعه على احد وان اغلب اسماء المتطوعين التي سلمت الى السلطات الليبية كانت اسماء وهمية، واضاف المصدر للصحيفة، ان القوائم التي سلمها محمود جبريل ، رئيس المكتب التنفيذي الليبي الذي زار العراق ،الى الحكومة العراقية في بغداد هي القوائم التي ارسلها المتنفذون في الجناح الى السلطات الليبية آنذاك على انهم متطوعون، وعثر عليها ثوار ليبيا في مقر المخابرات الليبية الذي تم الاستيلاء عليه وعلى ما بداخله من وثائق.

هذا هو "النضال" الذي يقوده المجرم عزّة الدوري ومشعان الجبوري من اجل "تحرير" العراق من الاميركان ، فكما كان تحرير القدس يمر عبر طهران فان "تحرير" بغداد يمر عبر طرابلس . البعث الذي تحوّل الى مكتب سمسرة لتسويق المرتزقة للانظمة الاستبدادية ، ليس بعيدا ان يكون صاحب براءة اختراع لاسماء مختلفة للمرتزقة مثل البلاطجة والبلطجية والشبيحة.

اعلام

◆ السعدون: طالباني حريصٌ على العملية السياسية

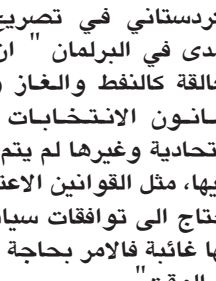

أعرب النائب عن التحالف الكردستاني محسن السعدون عن أمله في تحقيق الاجتماع الذي دعا اليه رئيس الجمهورية جلال طالباني مؤخراً لحل الخلافات بين قادة الكتل السياسية حرصاً منه على العملية السياسية في البلد.

قال السعدون إن هناك خلافات عميقة وتباعدا في الرؤى بشأن تطبيقات الدستور بين قادة الكتل السياسية فلابد من عقد الاجتماع، معتبراً أنه خطوة ايجابية من رئيس الجمهورية لحلحلة الوضع الراهن.

◆ الصافي: صفقةٌ خارجية تحسم منصب الدفاع

استبعد النائب عن دولة القانون حسين الصافي حسم ملف الوزارات الأمنية في الدورة الحالية لمجلس النواب لعدم وجود إرادة سياسية لدى ائتلاف العراقية في ترشيح وزير الدفاع .

قال الصافي:إن ائتلاف العراقية هو من يعرقل حسم ملف الوزارات الأمنية لأنه لم يقدم مرشحين مستقلين كفوئين لهذا المنصب ، مشيراً الى وجود تآمر عربي و إقليمي على العراق وتعرضه لصفقات خارجية ومنها وزارة الدفاع.

◆ العبيدي: جلسة تضييف المالكي ستكون ساخنة

اعتبر النائب عن العراقية ياسين العبيدي، الجلسة المقررة لتضييف نوري المالكي، بـ"الساخنة".

وقال العبيدي أمس: إن الجلسة التي ستخصص لتضييف رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي، ستكون صريحة وساخنة، كما سيتم بها كشف وضع القوات الأمنية وقدرتها على بسط الامن، مبينا: أن لدى أعضاء البرلمان أسئلة كثيرة بشأن قدرة القوات البحرية والبرية على مسك الأرض.

مستشار للمالكي: اتركوا المواقف الرسمية للحكومة

الدملوجي تدعو دمشق لتطبيق القرارات.. والتحالف الوطني: الجامعة العربية تستهدف الأسد

□ بغداد / المدى

لم تتفق الكتل السياسية العراقية حيال القرارات التي صدرت من الجامعة العربية بفرض عقوبات على سوريا امس، إذ رحبت القائمة العراقية بما اتخذته الجامعة، في حين ان التحالف الوطني اعتبر ان الغرض منها شخصي لإطاحة نظام بشار الأسد.

بين هذه المواقف المتنافرة، اعترض مستشار حكومي على تدخل الكتل السياسية في الشأن الدولي والقضايا التي تتعلق بالسياسة الخارجة للبلاد باعتبارها من اختصاص الحكومة الاتحادية.

وقال المستشار في مجلس الوزراء عادل بروواري "انه بموجب الدستور الحالي فإن رئيس الوزراء المسؤول الاول عن السياسات العليا الخارجية والداخلية للبلاد". وتابع في تصريح لـ(المدى) امس، "ما بعد رئاسة الوزراء، فإن وزارة الخارجية الأخرى مؤسسة كبيرة تنفذ السياسات الخارجية والأمور التي تتعلق بالتصريحات والمواقف تجاه اي دولة معينة او المنظمات الدولية"، وعلى ما يقول بروواري "فإن الحكومة المخولة حصرا باتخاذ المواقف وتتحمل المسؤولية كاملة عنه سواء كانت سلبية او ايجابية وان تصريحات تخرج من أي كتلة سياسية تعد شخصية وليست ذات اهمية دولية".

واعرب المستشار الحكومي عن اسفه لـ"تدخل بعض الكتل السياسية من خلال تصريحاتهم في الشأن الدولي"، مستدركا "انه امر شخصي تحت عنوان التعبير عن الرأي".

تأتي المواقف الحكومية بعد ان دعت القائمة العراقية برئاسة اياد علاوي، امس، الحكومة السورية إلى تنفيذ قرارات الجامعة العربية كاملةً وبشكل سريع بما يصب في صالح الشعب السوري ودول المنطقة، وتفادياً لأي تدخل خارجي في شؤون سوريا، مما سيترك آثاراً خطيرة على مستقبل المنطقة ككل". وأوضحت الدملوجي أن "القائمة العراقية كانت تأمل من الحكومة السورية ان تستجيب بجدية الى قرارات الجامعة العربية، وتلجأ الى الحوار مع القوى الشعبية المعارضة بما يكفل سلامة سوريا وشعبها الكريم وإعادتها الى وضعها الطبيعي بين دول المنطقة"، معربة عن "أسفها لعدم الاستجابة".

و أعلن رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، امس الاول، أن وزراء الخارجية العرب اقروا مجموعة من العقوبات الاقتصادية ضد الحكومة السورية، وفي حين أكد أن العراق تحفظ على القرار، أشار إلى أن لبنان نأى بنفسه عن القرار.

وقال حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني في تصريحات صحافية، إن "وزراء الخارجية العرب اقروا خلال اجتماعهم الذي عقد، امس، مجموعة من العقوبات الاقتصادية ضد الحكومة السورية"، مبينا أن "من تلك العقوبات منع سفر كبار الشخصيات والمسؤولين السوريين إلى الدول العربية إضافة إلى تجميد أرصدتهم فيها". وأضاف حمد أن "العراق تحفظ على هذا القرار ولن ينفذه"، مشيرا إلى أن "لبنان نأى بنفسه عن القرار".

وأكد حمد أن "العقوبات تتضمن وقف التعامل مع البنك المركزي السوري ووقف المبادلات التجارية الحكومية مع الحكومة السورية باستثناء السلع الإستراتيجية التي تؤثر على شعبها"، مطالبا البنوك المركزية العربية بـ"مراقبة الحوالات المصرفية والاعتمادات التجارية باستثناء الحوالات المصرفية المرسلة من العمالة السورية في الخارج إلى أسرهم في سوريا وحوالات المواطنين العرب في سوريا".

غير ان التحالف الوطني يرى ان قرارات الجامعة العربية بحق سوريا تهدف إلى إسقاط النظام السوري الذي يواجه احتجاجات شعبية تطالب برحيله منذ أكثر من ثمانية أشهر.

وقال محمد مشكور في تصريح نقلته وكالة الفرات إن "قرارات الجامعة العربية يجب أن تنبثق من ردود فعل صريحة تصب في مصلحة الشعب العربي والوطن العربي".

وتابع بالقول "إذا كانت هناك انحيازات من قبل الجامعة العربية لدولة دون أخرى فإن كل وطني سيقف بوجه أي قرار صادر من الجامعة العربية"، مشددا على أن "الجامعة العربية وقفت مع حكومة البحرين ضد الشعب البحريني وناديا بأصواتنا ومن خلال الفضائيات ولكن الجامعة العربية لم تستمع الى أي صوت".

وأضاف مشكور أن "الجامعة العربية تستمع الى أصوات وتدخلات خارجية أجنبية فقط وبمجرد وجود تدخل أجنبي داخل الأراضي السورية فإنها تجتمع من أجل الوصول الى مقاطعة سوريا فهي تقف في جانب اجنبي عالمي".

وأشار الى أن "الجامعة العربية تهدف الى اسقاط النظام في سوريا بسبب التدخلات الاجنبية ولكن نحن نطالب بوحدة الموقف والمصداقية داخل الجامعة العربية من أجل الاستمرار معها".

وقال "نطالب بوجود جامعة عربية مستقلة نشعر معها بالعروبة. يجب أن تكون هناك ثقة متبادلة بين الاطراف العربية لأنه بعكس ذلك سيؤثر الموقف السوري على الوضع العراقي"، مشددا بالقول "سنقف مع الشعب السوري الصادق وليس مع التدخلات الاجنبية التي لايسمح بها الضمير والعقل التي تريد إسقاط نظام الحكم السوري".